INTERNATIONAL JOURNAL OF MULTIDISCIPLINARY STUDIES IN ARCHITECTURE AND CULTURAL HERITAGE
VOLUME 5, ISSUE 1, 2022, 280 – 303.

# Sustainable development, tourism and heritage in Red Sea regions: Blue growth and value chain between competition and integration

**Ahmed Rashed**
**Professor- Architectural department –**
**Faculty of Engineering - British university in Egypt**

**Mohamed Ibrahim El-Belkasy**
**Associate Professor- Architectural department –**
**Faculty of Engineering - British university in Egypt**

## Abstract:

Blue Growth is a new economic and planning concept that aims to promote economic growth and social inclusion in order to maintain or improve livelihoods while ensuring the sustainability of oceans and coastal areas. In conjunction with this trend towards blue growth, there are new entities and organizations crystallizing around the same concept and relevant principles around the world, and the question raised by the working paper here is related to the Red Sea Basin and where is it among the initiatives related to blue growth, especially with regard to this in the field of sustainable tourism and heritage preservation? From this logic, this working paper, in an unprecedented way, deals with research objectives related to the extent to which visions and initiatives related to preserving the urban heritage in the Red Sea Basin are compatible with the principles of blue growth, and how through the value chain framework we can ensure benefit For all concerned parties, as the research reviews a case study of the cities of Yanbu in the Kingdom of Saudi Arabia and Al-Qusayr in the Arab Republic of Egypt to apply a proposed methodology for the value chain of heritage development according to the blue growth system,

and then evaluates the results of this study and draws a set of considerations and implementation mechanisms related to the implementation of the value chain of blue growth In the Red Sea, so as to achieve integration in the Red Sea entity and achieve a competitive advantage in front of other similar entities around the world.

**Key Words:**

Blue Growth - Development of Heritage Areas - Heritage Value Chain.

## 1. مقدمة

من المصطلح عليه أن "النمو الأخضر" يشير إلى مسار تطوير، سواء كان اقتصاديا أو بيئيا أو اجتماعيا، يستخدم الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة من أجل تعزيز التنمية والتطور المجتمعي للأجيال الحالية والمستقبلية دون الإضرار بأصول هذه الموارد (OCED, 2013)، وذلك من خلال حلول "نظيفة" ومستدامة وصديقة للبيئة لدعم مسارات التنمية مثل إعادة التدوير والطاقة المتجددة ومعالجة مياه الصرف والإسكان وتنمية المناطق التراثية وغيره، وقد أُشتق حديثا مصطلح **"النمو الأزرق"** ليشير إلى مسارات النمو والتطوير المستدامة فيما يتعلق بموارد البحار والمحيطات.

وقد أتى ذكر مصطلح النمو الأزرق لأول مرة في قمة المحيطات المنعقدة في البرتغال عام 2015 ثم تبلورت فلسفته أكثر في تقرير للبنك الدولي صادر في عام 2017 ويعرف فيه مفهوم النمو الأزرق بأنه "تعزيز النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي من أجل الحفاظ على سبل المعيشة أو تحسينها مع ضمان استدامة المحيطات والمناطق الساحلية في نفس الوقت" (World_Bank, 2017) وهو مفهوم يرتكز أساسا على البند رقم 14 من خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015، ويضم بند 14 عدة أهداف تتعلق بالحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها لتحقيق التنمية المستدامة (UN-General-Assembly, 2015).

وقد قام البنك الدولي العام الماضي، 2018، بإنشاء صندوق خاص بالنمو الأزرق أُطلق عليه PROBLUE لدعم المشروعات المتعلقة باستدامة الموارد البحرية حول العالم، ومن بينها تلك المتعلقة بقطاعات السياحة والنقل البحري والطاقة الساحلية المتجددة، كما قام الإتحاد الأوربي في نفس العام 2018 بإنشاء برنامج النمو الأزرق(http://ec.europa.eu/programmes/horizon2020) والذي يهدف الي الاستفادة من إمكانيات الموارد البحرية والمحيطات والحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ، والصحة البشرية، وسبل المعيشة والاقتصاد، وأخيرا منذ أسابيع قليلة، بين 26 و28 نوفمبر 2018، انعقد المؤتمر الأول للاقتصاد الأزرق المستدام بنيروبي في كينيا، والذي انتهى الي 62 توصية تتعلق بحماية البحرية وإدارة النفايات، والسلامة والأمن البحري، وتنمية المصايد والبنية التحتية، والتنوع البيولوجي وتغير المناخ والمساعدة التقنية وبناء القدرات ودعم القطاع الخاص وتمويل الشراكات في مجالات السياحة والتنمية (IISD, 2018).

وتزامنا مع هذا التوجه نحو النمو الأزرق، هناك كيانات ومنظمات جديدة تتبلور حول نفس المفهوم والمبادئ ذات العلاقة، فعلي سبيل المثال انعقد حديثا مؤتمر لوزراء دول غرب البحر المتوسط ويضم دول من الإتحاد الأوربي والمغرب العربي وأصدروا خارطة طريق باسم مبادرة الويست ميد WestMED لدعم النمو وفرص العمل و وتوفير بيئة معيشية أفضل لسكان غرب البحر المتوسط مع الحفاظ على النظام الإيكولوجي للبحر المتوسط (WestMED, 2018)، ومن بين المحاور التي تناولتها هذه المبادرة التركيز على التنمية السياحية البحرية والساحلية، مصادر الطاقة المتولدة عن المد والرياح البحرية، تعدين قاع البحار والموارد المعدنية البحرية، والتكنولوجيا الحيوية البحرية (مهمة لمجال الصناعات الصيدلانية ومستحضرات التجميل)، وتحلية المياه والأمن البحري. وقبل ذلك، وفي عام 2015 دشنت منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) مبادرة مماثلة بالتعاون مع الأمم المتحدة للشراكة بين حكومات ودول شرق أسيا والقطاع الخاص لبناء اقتصاد أزرق وتطوير الاستثمارات وضمان استدامة عملياتها الساحلية والبحرية والسياحية (PEMSEA, 2015)، كما تشكل حديثا كيانا مماثلا لدول بحر الكاريبي وبأهداف مماثلة للكيانات السابق ذكرها وذلك تحت رعاية ودعم بنك التنمية الكاريبي (CDB) بالاشتراك مع كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

والسؤال الذي تطرحه ورقة العمل هنا يتعلق بحوض البحر الأحمر وأين هو من المبادرات الخاصة بالنمو الأزرق وخاصة فيما يتعلق ذلك بمجال السياحة المستدامة والحفاظ على التراث؟ صحيح انه يوجد حاليا نشاطا غير مسبوق في الإقليم، على سبيل المثال إعلان المملكة العربية السعودية حديثا عن إنشاء كيان يضم الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن وتشمل المملكة العربية السعودية ومصر والسودان وجيبوتي واليمن والصومال والأردن (Skynews, 2018)، ولكن المعلن حتى الآن أن هذا الكيان يهدف إلى حماية التجارة العالمية وحركة الملاحة الدولية في ممر البحر الأحمر ولا يوجد إشارة صريحة للنمو الأزرق بالمنطقة، وخاصة فيما يتعلق بتنمية السياحة الساحلية والتراثية، بالمثل فانه تم الإعلان مؤخرا عن العديد من المشروعات التنموية الهامة من خلال رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ورؤية جمهورية مصر العربية 2030، ورؤية المملكة الأردنية الهاشمية 2025، ومن أهم المشروعات التي تم طرحها هو مشروع نيوم ومشروع تنمية البحر الأحمر والذين يعدا من أهم المشروعات التنموية التي تطرحها رؤية المملكة العربية السعودية ويعد مشروع نيوم واحد من أهم المشروعات التي تحول المنطقة الي مزار سياحي عالمي وتمت صياغة المشروع بحيث يعمل على تكامل التنمية في الإقليم بما يتوافق مع خطط التنمية بكل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وتحمل هذه المشروعات تأثيرات مختلفة على التراث العمراني والمعماري الفريد لحوض البحر الأحمر يمكن منها أن يمثل انطلاقة لجذب لسياحة والاستثمار التراثية.

من هذا المنطق فإن هذا البحث، وبصورة غير مسبوقة، يتناول أهداف بحثية تتعلق بمدى انسجام الرؤى والمبادرات المتعلقة بالحفاظ على التراث العمراني في حوض البحر الأحمر مع مبادئ النمو الأزرق، وكيف يمكن، من خلال إطار عمل سلسة القيمة (value chain framework) أن نضمن الإفادة لجميع الدول والأطراف المشاركة في تنفيذ هذه المشروعات (stakeholders)، وأخيرا الاعتبارات وآليات التنفيذ المتعلقة بتنفيذ سلسلة القيمة للنمو الأزرق في البحر الأحمر بحيث تحقق التكامل في كيان البحر الأحمر ويحقق لها ميزة تنافسية امام الكيانات الأخرى المماثلة حول العالم.

## 2. خلفية البحث

### 2-1 مبادئ النمو الأزرق المستدام:

قبل تقديم أفكار تتعلق بإطار عمل للنمو الأزرق في حوض البحر الأحمر وتقييم البدائل التي يطرحها تبني هذه الفلسفة لتطوير أقاليم الحوض، يجب أن نتوقف أمام المبادئ التي تنطلق منها فلسفة النمو الأزرق، والربط بينها وبين مبادئ وأهداف الاستدامة، وذلك من أجل التحقق من أن البدائل المطروحة لتبني هذه الفلسفة تمهد الطريق نحو إزدهار للأجيال الحالية والقادمة في دول الحوض، وتشمل هذه المبادئ ما يلي (Milligan & Mohammed, 2016; WWF, 2015)

1. خدمة الأجيال الحالية والقادمة اجتماعيا واقتصاديا من خلال القضاء على الفقر، الأمن الغذائي، توفير الدخل وسبل العيش والعمالة والصحة والسلامة والاستقرار.
2. الحفاظ غلى التنوع والإنتاجية وضمان تعاف الوظائف الأساسية للنظام الإيكولوجي البحري والمدن الشاطئية والذي يعتبر رأس المال الحقيقي الذي يعتمد عليه ازدهار الأقاليم الساحلية.
3. الاعتماد على التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة وتدوير المواد لخدمة الاستمارات والبنية التحتية.
4. الشراكة والتكامل والشمولية بصورة فعالة عبر قطاعات الاستثمار على المدى القريب والمتوسط والبعيد بين جميع أصحاب المصلحة والأطراف ذات العلاقة.
5. توفير إطار تشريعي وقواعد قانونية واضحة وتحفيزات لدعم النمو المستدام.
6. استناد القرارات المتعلقة بالاستثمارات وبدائل الحلول على معلومات سليمة علميا لتجنب الآثار الضارة التي تقوض الاستدامة على المدى الطويل.
7. الاستباقية واستخدام التكنولوجيا بطريقة فعالة في تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل.
8. وجود اهداف واضحة ومعايير لتتبع الأداء يمكن قياسها بصورة واضحة وملموسة.
9. الشفافية وتحمل المسؤولية فيما يتعلق بأثار المشاريع والاستثمارات.
10. المرونة في تطوير المعايير والمبادئ ومراجعة الأهداف من خلال انتقاء أفضل الممارسات التي تدعم الاقتصاد الأزرق المستدام.

إن وضوح الرؤية فيما يتعلق بتطبيق المبادئ السابق سردها للنمو الأزرق المستدام تمكن المخططين ومتخذي القرار من اختيار النشاطات والمشاريع الملائمة، وكذلك تتبع مسارات التقدم نحو تحقيق الاستدامة من خلال المرجعية المتمثلة في هذه المبادئ، وترجمة الرؤى الطموحة إلى حقيقة واقعة.

### 2-2. قطاعات النمو الأزرق المستدام:

تدمج فلسفة ومبادئ النمو الأزرق أفكار تتعلق بالاستغلال الاقتصادي لموارد البحار مع التكافل الاجتماعي والشراكة والحفاظ على سبل المعيشة مع ضمان الاستدامة البيئة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي القطاعات المستفيدة بصورة مباشرة من هذا الاتجاه, وما هي مدلولات وأوجه الاستفادة؟

شكل 1 ادناه يلخص الإجابة عن هذا السؤال كما ان جدول 1، والمقتبس من نشرة خاصة أصدرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أبريل 2018 (UNDP, 2018) ، يعرض حصر للقطاعات المستفيدة بصورة مباشرة من النمو الأزرق، وكما يبين الجدول فإن النمو الأزرق يشمل قطاعات ونشاطات متنوعة، تتراوح ما بين قطاعات تقليدية متعلقة بالبحار مثل مصائد الأسماك والنقل البحري، وقطاعات ناشئة وجديدة مثل الطاقة الشاطئية المتجددة، الاستزراع المائي ، والأنشطة الاستخراجية في قاع البحار ، والتكنولوجيا البيولوجية البحرية والتنقيب البيولوجي.

ويبين الجدول أيضا أن القطاع السياحي والترفيهي يحتل مركزا بارزا (مُظَهر باللون الأصفر) حيث يشمل ذلك أنشطة تتعلق بتطوير المدن والمزارات السياحية والتنمية العمرانية الساحلية والقوانين والتشريعات التي تضمن أن هذه الأنشطة تفرز مدلولات تنسجم مع مبادئ النمو الأزرق مثل عزل الكربون وحماية السواحل والتخلص من النفايات وضمان التنوع البيولوجي وغيرها.

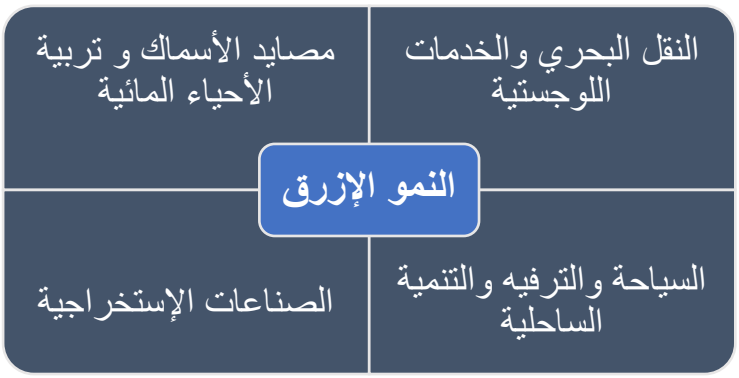


شكل 1: القطاعات الرئيسية المستفيدة بصورة مباشرة من النمو الأزرق –

المصدر: الباحث

**جدول 1: مدلولات الاستفادة من النمو الأزرق (المصدر** (UNDP, 2018))

| نوع النشاط | الخدمات البحرية | الصناعة | موجهات النمو |
|---|---|---|---|
| نواتج الموارد الحية | المأكولات البحرية | مصائد الاسماك | الامن الغذائي |
| | التكنولوجيا الحيوية البحرية | تربية الاحياء المائية | الطلب على البروتين |
| استخراج الموارد غير الحية، وتوليد موارد جديدة | المعادن | التعدين في قاع البحر | الطلب على المعادن |
| | الطاقة | البترول والغاز الطبيعي | الطلب على مصادر بديلة للطاقة |
| | | الطاقة المتجدد | |
| | المياه العذبة | تحلية المياه | الطلب على المياه العذبة |
| التجارة التبادل التجاري عبر البحار | التجارة والنقل | الشحن | النمو في التجارة المنقولة عبر البحر، اللوائح الدولية |
| | | الخدمات والبنية الأساسية للموانئ | |
| | السياحة والترفيه | السياحة | النمو في السياحة العالمية |
| | | التنمية الساحلية | تحضر السواحل |
| | | | اللوائح المحلية |
| الاستجابة لتحديات الصحة البحرية | المتابعة البحرية والانقاذ | التكنولوجيا والبحث والتطوير | البحث والتطوير في تكنولوجيا البحار |
| | عزل الكربون | الكربون الأزرق (البحري) | النمو في أنشطة الحماية البحرية والساحلية والحفاظ عليها |
| | الحماية الساحلية | حماية الموائل واستعادتها | |
| | التخلص من النفايات | استيعاب النفايات | |

### 2-3. سلسلة القيمة والنمو الأزرق:

سلسة القيمة (value chain) هو مصطلح استخدمه مايكل بورتر لأول مرة في كتابه "الميزة التنافسية: الإنشاء والحفاظ على الأداء المتفوق" والصادر لأول مرة في عام 1985، ويعرفه بورتر بأنه "مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها شركة او هيئة اعتبارية او مؤسسة تعمل في صناعة معينة من أجل تقديم منتج أو خدمة قيّمة للسوق تضمن لها قيمة تنافسية" (Porter, 2008)، وهو مفهوم يعرض فيه بورتر جدلية أن مصدر الميزة التنافسية لأي منتج يكمن في القدرة على الإدارة – سواء كانت إدارة الموارد أو الأنشطة المتعلقة بالإنتاج أو الروابط بين هذه الأنشطة التي تربطها ببعضها البعض مثل السلسلة، ويعرض بورتر فيه إطار عمل يميز ما بين الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم (شكل 2)، حيث تمثل الأنشطة الأساسية كل ما يتعلق مباشرة بإنشاء منتج أو تقديم خدمة ويمكن تجميعها في خمسة مجالات رئيسية هي: الخدمات اللوجستية الواردة ، عمليات الإنتاج أو التنفيذ ، الخدمات اللوجستية الصادرة ، التسويق والمبيعات ، والخدمات، وترتبط الأنشطة الرئيسية بدورها بأنشطة دعم تساعد على تحسين فاعليتها أو كفاءتها وتشمل أربعة مجالات هي: البنية التحتية (أنظمة للتخطيط والتمويل والجودة، إدارة المعلومات وما إلى ذلك)، إدارة الموارد البشرية، تطوير التكنولوجيا (بما في ذلك البحث والتطوير (R & D))، وإدارة الموارد والمشتريات الداخلة في تصنيع المنتج أو تقديم الخدمة، وتتبلور الميزة التنافسية للخدمة أو المنتج من قدرة المؤسسة أو الشركة التي تقدم هذا المنتج أو هذه الخدمة في إدارة الروابط بين جميع الأنشطة في سلسلة القيمة. وبعبارة أخرى،

فإنها تساعد على جعل المنظمة قادرة على تسليم منتج / خدمة يرى فيها العميل (أو المستثمر) قيمة فريدة ومميزة ليس لها مثيل منافس. هذه الروابط تأتي في صور مختلفة مثل تدفق البيانات والمعلومات أو السلع أو الخدمات ما بين النشاطات المختلفة.

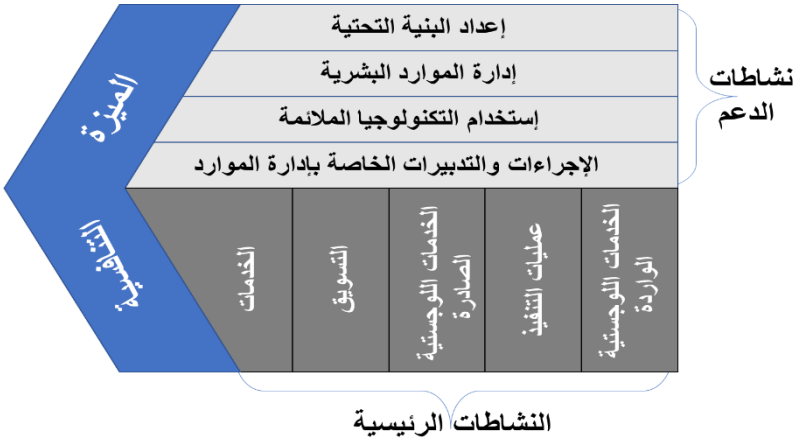


شكل 2: إطار عمل عام للنشاطات المتعلقة بسلسة القيمة –

المصدر: (Porter, 2008)

ويمكن بالعودة إلى مبادئ وقطاعات النمو الأزرق السابق عرضها أن ربط سلسلة القيمة بالنمو الازرق، أو بمعنى أخر، تصميم سلسلة القيمة للقطاعات المختلفة المتعلقة بالنمو الأزرق تعتمد في الأساس على تصنيف النشاطات المتعلقة بالنمو الأزرق تبعا لنشاطات سلسلة القيمة والتأكد من استدامتها تبعا للمعايير والمدلولات الخاصة بكل نشاط فمثلا يُقّيم كل نشاط على أساس المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يوفرها للأجيال الحالية والقادمة ، وكذلك نوع التقنيات التي يعتمد عليها هذا النشاط (مثلا هل يشجع التخلص من النفايات أو إعادة التدوير أو الطاقة المتجددة الخ؟)، ومساهمة هذا النشاط في الحفاظ على التنوع والقيمة الجوهرية للنظام الإيكولوجي البحري، ومن ثَمَ يتم التركيز فقط على تلك النشاطات التي تستوفي شروط ومبادئ الاستدامة، وبعدها يتم تعريف الروابط التي بين هذه النشاطات وآليتها، وأخيرا التركيز على تلك الروابط التي تزيد القيمة التنافسية والسوقية للقطاع محل الدارسة.

وفقا لهذا المنطق يتناول البحث في الأجزاء الباقية تصميم مقترح لسلسة القيمة للنشاطات الخاصة بقطاع السياحة والحفاظ على التراث وفقا لمبادئ النمو الأزرق، مع عرض لدراسة حالة تطبيقية للتصميم المقترح في حوض البحر الأحمر وبالأخص في مدينتي القصير في جمهورية مصر العربية وينبع في المملكة العربية السعودية الغرض منها هو التقييم واستخلاص اعتبارات خاصة بإمكانية تعميم هذا الاتجاه في باقي أقاليم حوض البحر الأحمر.

## 3. النمو الأزرق وقطاع السياحة والحفاظ على التراث العمراني

### 3-1التنمية التراثية في منظومة النمو الأزرق:

يتفق خبراء التراث أن نطاق ما يُعد تراثا قد اتسع خلال العقود الأخيرة بحيث تعدى المعالم الفردية مثل الحصون أو القلاع أو المباني ليشمل مجموعة واسعة من الأنماط مثل المراكز الحضرية، والمواقع الأثرية، والمناظر الطبيعية والطرق التراثية (يونسكو، 2016)، وهذا التعريف الجديد يتضمن الاعتراف بأنه لا يمكن فصل المواقع التراثية عن بيئتها المحيطة او إقليمها، كما أنه لا يمكن فصلها أو عزلها عن نشاطات التطور العمراني وما يحدث من تحولات اجتماعية.

ومن هذا المنطلق فإن التنمية التراثية في منظومة النمو الأزرق لا تشمل فقط المواقع البحرية أو تلك التي تتفرد بمنظومتها الإيكولوجية مثل غابات المانجاروف في البحر الأحمر أو الموانئ القديمة، ولكن تضم أي مواقع أو معالم تراثية تقع في المحيط الساحلي للبحار أو المحيطات وتؤثر أو تتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي متغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو بيئة تحدث نتيجة لنشاطات ذات العلاقة بالتنمية الساحلية والنشاطات البحرية سواء بالسلب أو الإيجاب.

إن هذه البلورة لتعريف المناطق التراثية في منظومة النمو الأزرق تقرر ضمنا عدة قضايا وتحديات (شكل 3- أ) وأيضا فرص (شكل 3- ب) يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الحديث عن التنمية التراثية وعلاقتها بالنمو الأزرق، ومن أهمها:

- استدامة التراث او المواقع التراثية هي جزء لا يتجزأ من منظومة النمو الأزرق، بل هي جزء من الموارد البيئة والثقافية التي ينبغي حمايتها ونقلها الأجيال القادمة لضمان تنميتها.
- أن الإدارة المستدامة للتنمية التراثية تجعل من قطاع التراث والسياحة المستدامة لاعبا أساسيا يساهم بصورة فعالة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنمو الأزرق.
- أدي اتساع نطاق ما يُعد تراثا في يومنا هذا إلى دخول عدد أكبر من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية في عملية إدارة المواقع التراثية ويشمل ذلك الممارسون (سواء أفراد أو جماعات معنية بصورة مباشرة بالأصول التراثية)، المؤسسات (حكومية، غير حكومية، هيئات استشارية، الخ)، المجتمعات والشبكات (سواء كانت مجتمعات محلية تقع في سياق المواقع التراثية، او شبكات اكبر معنية بالموقع كشركات السياحة مثلا أو شركات نقل بحري أو المستثمرين).
- حدود التنمية التراثية يتعدى كثيرا ما هو "المملوك" والحدود المادية للموقع التراثي ليشمل محيط أوسع ومنطقة تأثير أكبر- فمثلا التنمية التراثية على ساحل البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية ليست بمعزل عما يحدث في سواحل جمهورية مصر العربية – هذا يعني نظريا على الأقل وبالمفهوم المتجدد للإدارة التراثية أن الممارسين في مجال التراث في البلدين يجب ألا يتصرفوا باستقلالية، بمعنى أخر الشراكة الإدارية والتنموية بين الأطراف المعنية في البلدين لوضع وتنفيذ رؤية وسياسات متجانسة.

- أ -

- ب -

| الموضوع | كما كانت: كانت المناطق أهمية... | كما أنها أصبحت: إن المناطق أهمية... |
|---|---|---|
| الأهداف | • موضوعة عامًا للصون<br>• منطقة أساسًا للحماية البرية الاستعراضية وحماية المناظر الطبيعية<br>• تُدار أساسًا للزائرين والسياح<br>• تقييم بوصفها مناطق برية<br>• عن الحماية | • تُدار أيضًا بأهداف اجتماعية واقتصادية<br>• تقام غالبًا لأسباب علمية واقتصادية وثقافية<br>• تدار مزيد أحد السكان المحليين في العمل<br>• تقييم للأهمية الثقافية لما يسمى بـ"المناطق البرية" |
| الحوكمة | • تديرها الحكومة المركزية | تدار من قبل الشركاء وبشراكة مجموعة من الأطراف المعنية |
| السكان المحليون | • يتم تخطيطها وإدارتها ضد السكان، وهي بعض الحالات من قبلهم<br>• تتم إدارتها بدون اعتبار للآراء المحلية | • تدار مع السكان المحليين ومن أجلهم<br>• تدار لتلبية احتياجات السكان المحليين |
| السياق الأوسع | • يتم تطويرها بشكل منفصل<br>• تتم إدارتها بوصفها "جزرًا" | • يتم تخطيطها بوصفها جزءًا من النظم الوطنية والإقليمية والدولية<br>• يتم تطويرها بوصفها "شبكات (مناطق محمية بشدة محاطة بمناطق فاصلة ومرتبطة بممرات حضرية)" |
| التصورات | • ينظر إليها في المقام الأول بوصفها ثروة وطنية<br>• ينظر إليها بوصفها شيئًا وطنيًا فحسب | • ينظر إليها أيضًا بوصفها ثروة للمجتمعات<br>• ينظر إليها أيضًا بوصفها شيئًا عالميًا |
| تقنيات الإدارة | • تتم إدارتها استجابةً لصون جدول زمني قصير<br>• تتم إدارتها بطريقة تكنوقراطية | • تتم إدارتها تكيّفيًا منظور طويل الأمد<br>• تتم إدارتها باعتبارات سياسية |
| التمويل | • تموله من دافعي الضرائب | • تموله من مصادر عديدة |
| القدرات الإدارية | • يديرها علماء وحراء الفوارد الطبيعية<br>• بقيادة خبراء | • تتم إدارتها من قبل أفراد متعددي المهارات<br>• بالاعتماد على المعرفة المحلية |

شكل 3: أ – أمثلة لبعض التحديات والقضايا التي تؤثر على تنمية المواقع الأثرية حسب التوجهات المعاصرة لمعنى التراث (المصدر (يونسكو، 2016))، ب – شمولية واتساع مفهوم الإدارة والشراكة في التنمية التراثية المستدامة (المصدر (Thomas & Middleton, 2003))

### 3-2. تصميم مقترح لسلسلة القيمة للتنمية التراثية في منظومة النمو الأزرق:

شكل 4: تصميم مقترح لسلسلة القيمة للتنمية التراثية في منظومة النمو الأزرق (المصدر – الباحث)

كما سبق العرض عن النمو الأزرق والتنمية المستدامة للتراث، فإن هذان التوجهان متوائمان بطبيعتهما الفلسفية والعملية من حيث الأهداف والتوازن بين النمو والحفاظ على الموارد، ومن ثَمَ، وكما هو وراد في شكل 4، يطرح هذا البحث تصميم مقترح لسلسلة القيمة للتنمية التراثية في منظومة النمو الأزرق ينبثق عن الإطار العام لسلسة القيمة للنمو الأزرق والذي سبق عرضه في هذا البحث. وكما هو موضح، فإن التصميم المقترح يتضمن نشاطات رئيسية تتعلق مباشرة باستدامة التراث العمراني، وتشمل:

- التوزان بين احتياجات المجتمع وأنماط الحفاظ والسياحة
- حماية الموارد الطبيعية البرية والبحرية في مواقع ومحيط المناطق التراثية
- الحفاظ على الأصالة مع التأكيد على الجودة
- إشراك المجتمع المحلي أفراد ومؤسسات في برامج الحفاظ

- الإدارة الرشيدة والمستبقة للمواقع التراثية – يشمل ذلك التكامل الإقليمي مع المواقع الأخرى

هذه النشاطات الجوهرية هي التي تعطي القيمة المضافة والتسويقية لمناطق التراث ومن ثم الميزة التنافسية العالمية ولكن في الحقيقة لا يمكن أن تتم على أكمل وجه دون أن تكون مدعومة بنشاطات دعم متفرعة على عدة محاور كلها ذات العلاقة بالنمو الأزرق، وتشمل:

- المحور الاقتصادي والاجتماعي وتشمل نشاطات دعم تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توظيف التراث التراث كمورد اقتصادي ضمن خطط التنمية المستدامة، وتكامل دور التراث العمراني في التنمية الزرقاء الشاملة بشكل عام، والتنمية السياحية بشكل خاص، الاستفادة من المحافظة على التراث العمراني المحلي كآلية ذات جدوى اقتصادية للمجتمعات المحلية الساحلية، ودعم المبادرات الرامية إلى المحافظة على التراث العمراني، سواء من خلال التمويل المباشر أو غير المباشر، وتحفيز جذب الاستثمار في مجال إحياء وإعادة تأهيل موارد التراث العمراني والاستفادة من افضل الممارسات في مجال استثمار وإدارة الفنادق التراثية، كما يشمل نشاطات ذات بعد اجتماعي متعلقة بإشراك المجتمعات المحلية في برامج المحافظة التراث العمراني ومشاريع تشغيلها، تشجيع الهجرة العكسية من المراكز الحضرية المكتظة، إلى المناطق التراثية الساحلية التي تمثل بطبيعتها الساحلية مركز جذب، مع ضرورة توفير حوافز ووسائل تمويل مستدامة والاستثمار في البنى التحتية، وتوعية القطاع الخاص بأهمية المشاركة في المحافظة على التراث العمراني وإعادة توظيفه، وجعل ذلك ضمن أولوياته في مجال المسئولية الاجتماعية، ودعم الحرف والصناعات التقليدية والفنون الشعبية وإيجاد وسائل تمويل تحفيزية للحرفيين للتشجيع على مزاولة حرف البناء التقليدية.
- المحور التنظيمي، ويشمل نشاطات دعم تتعلق بتفعيل دور المؤسسات الحكومية في الحفاظ على التراث العمراني وتأصيل مفاهيمه لدى العاملين فيها، تطوير الأنظمة والإجراءات لزيادة فرص الاستثمار في مشاريع التراث العمراني، إدارة مواقع التراث العمراني والطبيعي كجزء لا يتجزأ من الإدارة المحلية والهيكل العمراني والاقتصادي للمناطق الساحلية، وتكامل دور الحكومات والمؤسسات الداعمة والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي في مجال تنمية التراث العمراني.
- المحور البيئي، ويشمل نشاطات دعم تتعلق بالتكامل بين عناصر التراث والبيئة البحرية والموارد الطبيعية المحلية في مشاريع التراث العمراني، الالتزام باستخدام المواد التقليدية المستخدمة في المبني التراثي وعدم استخدام مواد حديثة الا في أضيق الحدود، الربط بين قضايا المحافظة على التراث العمراني والقضايا العالمية المعاصرة مثل العولمة وتنمية السياحة والتغير المناخي كذلك التنافسية مع الكيانات المماثلة مثل غرب البحر المتوسط.

- محور التكنولوجيا والبحث العلمي وبناء القدرات، وهي نشاطات دعم تتعلق بتطوير وسائل وتقنيات المحافظة على المباني التراثية في المناطق الساحلية، تفعيل استخدام مواد البناء المحلية في ترميم المباني التراثية والمشاريع العمرانية، استخدام الأساليب الحديثة والملائمة للحماية من الرطوبة، والمؤثرات المناخية الأخرى، والتلوث البيئي والبصري، إعادة تأهيل التراث العمراني لإشراك الحرفيين المحليين خلال مراحل التنفيذ المختلفة، إدخال مفاهيم الحفاظ على التراث المعماري في برامج التعليم المختلفة، تطوير برامج توعية وتدريبية وتعليمية موجهة لمختلف شرائح المجتمع تعنى بالتراث العمراني الساحلي، دعم الدراسات والأبحاث التي تسعى إلى الابتكار في البناء المستمد من البيئة المحلية، دعم الدراسات والأبحاث المتخصصة لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي في أعمال الحفاظ على التراث العمراني وأبعاده في النمو الأزرق، والعمل على حصر وتوثيق مواقع ومباني التراث العمراني باستخدام برامج الحاسب الالي ونظم المعلومات الجغرافية، وتقنيات التوثيق للمباني الأثرية، وغيرها من أنظمة المعلومات.

## 4. دراسة حالة: سلسلة القيمة للتنمية التراثية والنمو الأزرق في حوض البحر الأحمر

يستعرض هذا الجزء من البحث دراسة حالة تهدف إلى اختبار جدوى التصميم المقترح لسلسة القيمة المقترحة وذلك في مجال تنمية التراثية المستدامة وربطها بالنمو الأزرق، ويرجع اختيار البحر الأحمر لما يشهده من جهود ملموسة سبق الإشارة إليها في مقدمة هذا البحث، وتزايد اهتمام المملكة العربية السعودية من خلال رؤية المملكة 2030 إلى تنمية الإقليم والاستفادة منه وتحويله إلى منطقة جذب سياحية عالمية من خلال مشروع نيوم أو من خلال مشروع البحر الأحمر والذي يرتكز على السياحة الترفيهية الي جانب السياحة الثقافية والتي تتخذ من موقع مدائن صالح ركيزة سياحية ثقافية لها إلى جانب اهتمام مصر بتطوير وتدعيم السياحة الترفيهية والثقافية بإقليم البحر الأحمر والظهير الثقافي الهائل والتي تمثل الأقصر أهم ركائزه.

تقوم فرضية الدراسة على أن زيادة الميزة التنافسية لإقليم البحر الأحمر فيما يتعلق بقطاع السياحة والتنمية التراثية في منظومة النمو الأزرق ترتكز على ترجمة التصميم المقترح لسلسلة القيمة للتنمية التراثية للنمو الأزرق، هذا بدوره يؤدي إلى تكامل عمليات الحفاظ واستثمار وتسويق التراث بالإقليم من خلال جذب مزيد من الاستثمارات في التراث العمراني بالمنطقة أو بمناطق الظهير لساحل البحر الاحمر كداعم لعمليات التنمية، كما أنه أيضا يزيد العائدات من مشروعات التنمية السياحية في الإقليم.

### 1-4. إقليم حوض البحر الأحمر:

شهد إقليم حوض البحر الأحمر منذ فجر التاريخ العديد من الحضارات التي نشأت عليه وتجاوزته لتنتشر إلى العالم وكان الاتصال والتكامل بينها على مر العصور بداية من العصر الفرعوني والذي وجهت فيه الملكة حتشبسوت رحله إلى بلاد بونت في جنوب الإقليم (عبدالحليم، 1974)، وحتى ظهور الإسلام والذي انتشر من شرق البحر الأحمر ليصل إلى العالم أجمع وليضم جميع دول الحوض ويكون أول هجرة للمسلمين عبر البحر الأحمر إلى بلاد الحبشة، ومن ثم ربطت الروابط التاريخية بين بلاد حوض البحر الأحمر والذي شهدت العديد من الهجرات بين بلدانه وهو ما ساعد على تكامله ثقافياً واجتماعيا، ومن أهم الدول في الإقليم التي ظهرت بها هذه الروابط جلية وواضحة هي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، والتي ظهرت بها هذه الروابط منذ انتقال الإسلام من شبه الجزيرة العربية إلى شمال افريقيا عبر مصر وهجرة العديد من القبائل العربية إلى مصر، كما مثلت مصر معبر الحج لدول الشمال الافريقي عبر النيل ثم البحر الأحمر.

ظهرت بالإقليم العديد من المدن الهامة على مر العصور والتي ربطت بينها قديماً العديد من الروابط الهامة التجارية والثقافية والاجتماعية والتي كان الحج والعمرة أهم هذه الروابط حيث مثلت العديد من المدن معابر للحجاج والمعتمرين ومن أهم هذه المدن القصير بمصر وسواكن بالسودان على الجانب الغربي وكل من مدينتي جدة وينبع على الجانب الشرقي لحوض البحر الأحمر وقد مثلت مدينة ينبع على مر العصور المعبر بين بلاد اليمن ومصر (الزهراني، 2017) للتبادل التجاري والعكس بالنسبة لقوافل الحجاج.

تشهد المنطقة في الآونة الأخيرة العديد من المشروعات التنموية الكبيرة على الجانب الشرقي من الإقليم والتي تهدف لتحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (شكل 5) ومن أهم هذه المشروعات مشروع نيوم بشمال الإقليم عند خليج العقبة و الذي أخذ طابعاً إقليمياً بعد دخول كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية في المشروع، والمشروع الثاني هو مشروع البحر الأحمر والذي يعتمد على التنمية السياحية للجزر بين مدينتي الوجه وأملج (صندوق_الاستثمارات_العامة، 2017) وهذا المشروع يعتمد على الظهير الثقافي والتاريخي بمنطقة مدائن صالح وهي من أهم مناطق التراث العالمي بالمملكة، كما أن مدينة ينبع التاريخية تعتبر واحدة من أهم المناطق التراثية بالقرب من المشروع والتي يمكن أن تمثل الظهير التراثي الحي للمشروع، كما أن المنطقة تقع على الجهة الشرقية لمدينة القصير المصرية والتي تربطها بمدينة ينبع العديد من الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية الي جانب الظهير الثقافي والسياحي والتاريخي لمدينة القصير والذي يتمثل في مدينة الأقصر بكل ما تحتويه من أثار فرعونية وهو ما يؤهل المنطقة للتكامل في الاستثمار التراثي والذي يمثل تجربة سياحية ترفيهية وثقافية متميزة ومتفردة تمكن الإقليم من المنافسة إقليمياً وعالمياً وهو ما يمثل أهمية كبيرة لاختبار تصميم سلسلة القيمة المقترح وتطبيقاته بالنسبة للنمو الأزرق والتنمية التراثية المتكاملة في المنطقة.

1

شكل 5: 1- موقع المشروعات التنموية على حوض البحر الأحمر 2- أهم المدن التراثية القريبة من مشروع البحر الأحمر

(المصدر – الباحث)

### 4-2. التنمية التراثية في الإقليم:

يتميز إقليم حوض البحر الأحمر بتراث عمراني متميز يحمل العديد من الملامح المشتركة بين مدنه سواء على الضفة الشرقية منه أو الغربية وهو ما يعكس الاتصال والتواصل بين مدنه عبر التاريخ والذي ساعد على نقل القيم التراثية والثقافية بل والاجتماعية بين مدنه، فالطابع المعماري والعمراني لمدن البحر الأحمر يحمل مزيج من خصائص العمارة الحجازية والعمارة الهندية والمصرية نتيجة الاتصال بين الحضارات وهو ما أثّر على طابع المدن على ساحل البحر الأحمر والتي تميزت بالعديد من العناصر المعمارية التراثية كالرواشين والشوابير والمداخل والفتحات والتي ميزت العمارة الحجازية وظهرت في كل من عمارة مدينتي القصير وسواكن في الساحل الغربي للبحر الأحمر.

وقد شهدت المدن الثلاث جدة التاريخية وينبع على الساحل الشرقي والقصير على الساحل الغربي العديد من مشروعات الحفاظ على التراث العمراني، حيث تم في مدينة جدة التاريخية العديد من مشروعات الحفاظ على التراث العمراني والتي أهلتها لتكون على قائمة مواقع التراث العالمي، أما مدينة ينبع التاريخية فتشهد حاليا مشروعات لإعادة إحياء البلدة التاريخية (شكل 6) وقد تم تنفيذ مشروع الواجهة البحرية للمنطقة التاريخية وإعادة توظيفه كمنطقة ترفيهية وخدميه ومطاعم تراثية وهو ما ساعد على الاقبال المتزايد على المنطقة وتقدير المجتمع المحلي لجهود الحفاظ ومن ثم التوسع في مشروع الحفاظ ليشمل المنطقة التاريخية بكاملها (جريدة_الجزيرة، 2017).

شكل 6: مشروعات الحفاظ وإعادة التوظيف بالمنطقة التاريخية بمدينة ينبع (المصدر – الباحث)

أما مدينة القصير فقد شهدت منذ عام 1997م مجموعة من مشروعات الحفاظ على التراث العمراني منها مشروع الحفاظ وإعادة توظيف قلعة مدينة القصير ومشروع الحفاظ وإعادة توظيف منزل الشيخ توفيق (Rashed & El-Attar, 2005) ثم تبع هذه المشروعات مجموعة من المشروعات التي تمت بالجهود الذاتية من أهالي المدينة بالتعاون مع جمعية إحياء وإعادة بناء مدينة القصير وهو ما أنتج مجموعة من مشروعات الحفاظ وإعادة التوظيف بالمدينة التي نتجت عن نجاح مشروعي بيت الشيخ توفيق والقلعة وهو ما ساعد على زيادة الوعى لدى المجتمع المحلي للمدينة (البلقاسي، 2016) .

يحمل إقليم البحر الأحمر العديد من المقومات التي تؤهله لعمل شبكة متكاملة من التراث الثقافي والترفيهي يستفيد فيها من عوامل الجذب التي تمثل مواقع للتراث العالمي في كل من الظهير للإقليم في مواقع مدائن صالح في المملكة العربية السعودية ومدينة الأقصر بجمهورية مصر العربية والتي يمكن أن تعطي للإقليم ندرة نسبية للتنافس مع الأقاليم المشابهة كما تعطي فرصة للمنافسة العالمية، الي جانب المقومات السياحية الترفيهية في ساحل البحر الأحمر على الجانبين الي جانب التراث الحي المتمثل في المدن التراثية على ساحل البحر مثل أملج والوجه وينبع وجدة على الجانب الشرقي و القصير وسواكن على الجانب الغربي، ويورد الجدول رقم 2 مقارنة بين مسارين من الممكن أن يسلكه إقليم البحر الأحمر (Claude & Priscilla, 2001)، الأول هو مسار التنمية المتكامل بين الأصول التراثية في الإقليم، والأخر هو مسار التنمية المنفصل، وكما يوضح الجدول فإن في حالة تنمية المناطق التراثية بشكل منفصل كمسار سياحي فإن قدرة المسار السياحي على المنافسة تقل كما أن المنافسة بينها وبين مناطق أخرى في نفس الإقليم تقلل من العائدات الاقتصادية لتنمية المسارين بشكل منفصل مما يقلل من نجاح عملية التنمية في كلا منها.

جدول 2: المقارنة بين التنمية المتكاملة والمسار المنفصل للمناطق التراثية
(المصدر (Claude & Priscilla, 2001) – بتصرف)

| | شبكة التنمية المتكاملة | تنمية المسار المنفصل |
|---|---|---|
| **المكان** | الانتشار السريع والقدرة على المنافسة العالمية. | منافسة باقي المناطق المشابهة في المقومات. |
| **المجتمع المحلي** | تبادل أكبر في للعائدات المادية والاجتماعية والثقافية مما يثري المجتمع المحلي. | الاقتصار على العائدات المادية والعائدات الثقافية من الحفاظ على المنطقة فقط. |
| **المستخدم (السائح)** | تجربة أوسع وتنوع أكبر في المقومات السياحية مما يزيد من الليالي السياحية. | عناصر جذب أقل وتجربة أقل في ثرائها. |
| **المستثمرون** | عائدات أكبر نتيجة زيادة الزوار وزيادة عدد الليالي السياحية وتوفير عائدات للصيانة والحفاظ على البيئة. | العائد المالي أقل نتيجة المنافسة بين البيئات التراثية المشابهة. |

### 3-4. إشكالية ومنهجية دراسة الحالة:

ترجع الإشكالية البحثية إلى أن التنمية التراثية التي لا تراعي التكامل بين الأقاليم التراثية المتشابهة وذات المرجعية التاريخية والثقافية والاجتماعية الواحدة، يمكن أن تخلق نوعاً من التنافس الغير مرغوب والذي يمكن أن يؤثر على عمليات التنمية في كلاً منهما، ويقلل من قدرة الإقليم على المنافسة العالمية وقدرته على اكتشاف قدراته التنافسية والتي تمثل الأهمية النسبية التي تخلق الفرص الاستثمارية التي تميز بينه وبين باقي الأقاليم، بينما تعتمد فرضية البحث على أن تطبيق تصميم سلسلة القيمة المقترح في منظومة النمو الأزرق يدعم تكامل عمليات الحفاظ واستثمار وتسويق التراث بالإقليم ويعطي له ميزة تنافسية كبرى مما يجذب الاستثمارات، ويساعد على تحقيق التنمية التراثية المستدامة في الإقليم ككل.

تعتمد منهجية دراسة الحالة (شكل 7) على كل من المنهج النظري الاستقرائي الذي يتم فيه استعرض عمليات الحفاظ على التراث العمراني بالمنطقة والعلاقات التكاملية بين مدنه تاريخياً والذي يعتبر مدخل مفهم لتطبيق سلسة القيمة المقترح، بينما المنهج التحليلي يعتمد على تقييم نشاطات سلسلة القيمة والروابط التي يمكن أن تستفيد وتعظم من نقاط القوة والفرص لتحقيق الاستفادة القصوى من عمليات التنمية وزيادة القدرة التنافسية إقليمياً وعالميا للإقليم وذلك للوصول للنتائج والتوصيات.

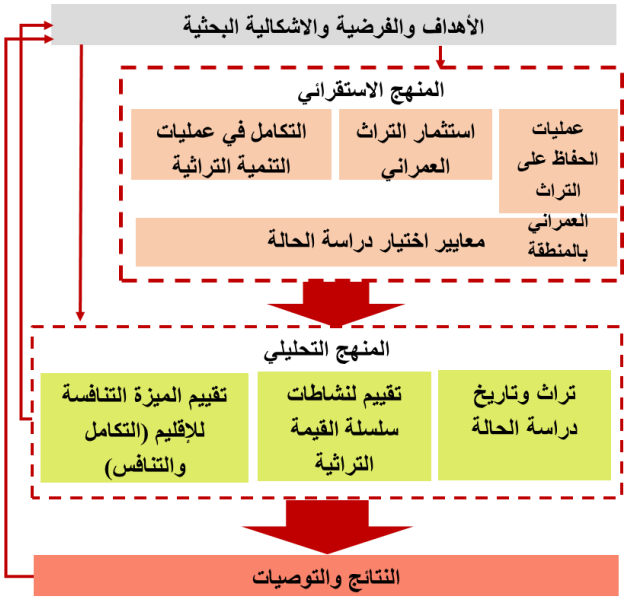


**شكل 7: منهجية دراسة الحالة (المصدر – الباحث)**

هذا وقد تم التركيز على مدينتي القصير في جمهورية مصر العربية وينبع في المملكة العربية السعودية وذلك لدراسة إشكالية البحث وفرضيته، حيث تم تحديد مجموعة من المعايير لاختيار المدن محل الدراسة وشملت:

1- وجود روابط تاريخية بين المدينتين.
2- تشابه التراث المعماري والعمراني للمدينتين وتنوع الإمكانات الاستثمارية للمدينتين والظهير التراثي لكل منهم.
3- الروابط الاجتماعية والثقافية بين المجتمعات المحلية لتقبل فكرة التنمية المتكاملة.

4- وجود مشروعات رائدة يمكن الاستفادة بها في ودراستها للاستفادة بالتجربة الاستثمارية للتراث، الي جانب تشجيع المستثمرين وأصحاب المصالح على المشاركة في عملية التنمية المقترحة.

5- أن تربط المدن المختارة بين ساحلي إقليم البحر الأحمر لضمان عالمية التسويق والمنافسة مع قرب المسافة بين المدينتين.

وبناء على هذه المعايير تم دراسة عدة مدن شكلت مدن الوجه وأملج وينبع وجدة في المملكة العربية السعودية، ومدن القصير وسواكن في جمهورية مصر العربية، وكما يوضح جدول 3 فإن نجد أن أكثر المدن تحقيقاً لمعايير اختيار دراسة الحالة هي كل من مدينتي ينبع بالمملكة العربية السعودية والقصير بجمهورية مصر العربية.

جدول 3: مدن الإقليم وتحقيق معايير اختيار دراسة الحالة (المصدر – الباحث)

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الوجه | الروابط التاريخية | التراث المعماري | الروابط الاجتماعية | المشروعات الرائدة | الربط بين الساحلين | القصير |
| أملج | الروابط التاريخية | التراث المعماري | الروابط الاجتماعية | المشروعات الرائدة | الربط بين الساحلين | القصير |
| ينبع | الروابط التاريخية | التراث المعماري | الروابط الاجتماعية | المشروعات الرائدة | الربط بين الساحلين | القصير |
| جدة | الروابط التاريخية | التراث المعماري | الروابط الاجتماعية | المشروعات الرائدة | الربط بين الساحلين | القصير |
| الوجه | الروابط التاريخية | التراث المعماري | الروابط الاجتماعية | المشروعات الرائدة | الربط بين الساحلين | سواكن |
| أملج | الروابط التاريخية | التراث المعماري | الروابط الاجتماعية | المشروعات الرائدة | الربط بين الساحلين | سواكن |
| ينبع | الروابط التاريخية | التراث المعماري | الروابط الاجتماعية | المشروعات الرائدة | الربط بين الساحلين | سواكن |
| جدة | الروابط التاريخية | التراث المعماري | الروابط الاجتماعية | المشروعات الرائدة | الربط بين الساحلين | سواكن |

### 4-4. تطبيق سلسلة القيمة على التنمية التراثية المستدامة في ينبع والقصير:

يوثق البحث في هذا الجزء بصورة موجزة تاريخ مدينتي ينبع والقصير وتراثهما المعماري والعمراني، ثم يقدم تحليل لنقاط الضعف والقوة والفرص والمخاطر وذلك من منظور سلسلة القيمة، واخيرا يستعرض النشاطات الداعمة التي من الممكن ان تدعم الميزة التنافسية لهما في مجال التنمية التراثية المستدامة ذات العلاقة بالنمو الأزرق.

#### 4-4-1. موجز تاريخي وتوصيف للتراث المعماري والعمراني بالمدنيتين:

مدينة ينبع هي مدينة سعودية على ساحل البحر الأحمر في منطقة المدينة المنورة، حيث تبعد 250كم جنوب غرب المدينة المنورة وتنقسم المدينة الي ثلاث مدن هي ينبع النخل، ينبع البحر، وينبع الصناعية. تشير المصادر التاريخية الي أن بداية الاستيطان بالمنطقة كان في ينبع النخل ثم تم النزوح إلى الغرب إلى ساحل البحر، من ثم أصبحت المدينة هي ميناء المدينة المنورة الرئيسي حيث يصل الحجاج والمعتمرين من الساحل الغربي عن طريق مدينة القصير والتي مثلت الميناء المقابل خاصة في العصر العثماني، كما أنها كانت قديماً على طريق التجارة الواصل بين اليمن والهند ومصر وهو ما عمل على ازدهارها التجاري وارتباطها بمدينة القصير الميناء المقابل (الهيئة_العامة_للسياحة_والأثار، 2012). الطابع المعماري للمدينة هو الطابع المعماري للعمارة الحجازية والتي تتميز بمجموعة من المفردات المعمارية كالرواشين والشوابير والخارجات ونسب الفتحات التي تحمل ملامح كل من العمارة الهندية والعمارة المملوكية ولكن بصيغة ميزة تميزت بها العمارة الحجازية، تعددت الأدوار في العديد من المباني بالمدينة ووجدت الأفنية في المساقط الأفقية للمباني (شكل 8).

شكل 8: الطابع المعماري لمدينة ينبع (المصدر – الباحث)

صنفت الهيئة العامة للسياحة والاثار مراكز المدن بمنطقة شمال البحر الأحمر كواحدة من أهم نقاط الجذب السياحي ومن ثم تم اختيارها لتكون أحد المشروعات التجريبية التي تم تنفيذها وفق المعايير العلمية لإحياء مراكز المدن التاريخية، وكان الهدف من المشروع إعادة التأهيل والتنمية الاقتصادية والعمرانية لتكون نقاط جاذبة للاستثمار وتوفير فرص عمل، حيث تقع مدينة ينبع بالقرب من مشروع تطوير البحر الأحمر وتقع كل من الوجه وأملج في المشروع فعلياً وهو ما يضيف لهذه المراكز عوامل جذب نتيجة التنوع السياحي الذي تقدمة المنطقة.

وقد قامت الهيئة العامة للسياحة والأثار بترميم وإعادة توظيف القلب التاريخي للمدينة حي الصور في إطار خطة الهيئة للحفاظ واستثمار القلب التاريخي للمدن التاريخية بشمال البحر الأحمر (أملج – الوجه – ضباء – ينبع)، وقد تم افتتاح المرحلة الاولي من المشروع على الواجهة البحرية وإعادة توظيفها للخدمات كمطاعم وكافيتريات وقد جذب المشروع العديد من الزوار من أهلي المنطقة او الزائرين للمدينة.

بالنسبة لمدينة القصير، فتقع في جمهورية مصر العربية على الساحل الغربي للبحر الأحمر، ويعود تاريخها إلى القرن الخامس عشر قبل الميلاد في عهد الملكة الفرعونية حتشبسوت التي استغلت هذه المدينة الساحلية التي كقاعدة لانطلاق رحلاتها البحرية الشهيرة إلي بلاد "بونت" الغنية (Rashed & El-Attar, 2005; عبدالحليم، 1974) كما كانت ميناء تجارياً مهماً في عصر الإمبراطورية الرومانية، وبعد دخول الفتح الإسلامي، أصبحت من الموانئ الهامة لاستقبال وتسفير الحجاج، وعندما أُفتتح خط السكك الحديدية الذي يربط بين السويس والقاهرة عام 1850 بدأ التجار والحجاج يستخدمون ميناء السويس نظرا لسهوله السفر إليه وتضاءلت أهميه القصير كمدينه تجاريه ولكنها بدأت تلعب دور جديد عندما بدأت شركة البحر الأحمر الإيطالية للفوسفات تستثمر في المدينة والمنطقة المحيطة بها أقاموا بها مباني على طراز عصر النهضة وبعد انتهاء عصر التعدين، أصبحت القصير مدينة صديقة للبيئة تفتح ذراعيها للسائحين خاصة وأنها تتميز بمناطق شعاب مرجانية خلابة تجتذب هواة الغطس.

يتميز عمران وعمارة مدينة القصير بمجموعة المساكن والبيوت التي يتراوح ارتفاعها من دور واحد إلى ثلاثة أدوار، ويلاحظ فيها المفردات المعمارية العربية التي يختلف نمطها عن عمارة نهر النيل أو حتى عمارة المدن الأخرى بالبحر الأحمر وتتشابه في عمارتها وتفاصيلها المعمارية مع عمارة الحجاز والمدن الواقعة علي البحر الأحمر (شكل 9)، وتقع هذه المساكن والبيوت في منطقتين أحدهما علي هضبة في مستوي حصن القصير وهو حصن تم بناءه أو إعادة بناءه في العصر (المملوكي – العثماني). وربما تعود أصوله إلى الفترة الفرعونية، والثانية مع مستوي البحر، كما يوجد بالمدينة بعض الأبنية بالطراز الأوربي الإيطالي المتمثلة في مساكن وشركة ماركوني للاتصالات، بالسقف المائل والتفاصيل المتميزة، ومما يلفت النظر مراعاة مفهوم الخصوصية بدرجة كبيرة في التصميمات. فعلي سبيل المثال الفتحات في الواجهات محدودة وصغيرة وهناك فصل كامل بين غرف النوم وجزء المعيشة للمنزل. وفصل بين منطقة المعيشة لأهل المنزل وبين منطقة استقبال الضيوف (Rashed & El-Attar, 2005).

خلق الوضع العمراني التقليدي لمدينة القصير توازنات حرجة بين الظروف المعيشية والاقتصادية من ناحية والظروف البيئية والموارد الطبيعية من ناحية أخرى. فكل مدينة تمثل كياناً فريداً من الظروف والمشاكل والقيود والفرص. وعليه تشكل مدينة القصير فرصة نادرة لدراسة العلاقة بين الإنسان والظروف البيئية من خلال منظومة تاريخية تقليدية. ومع ذلك فإن هذا التوازن الحرج قد يحدث له خلل وبشدة مع دخول السياحة وما يصاحبها من التقنية الحديثة والاقتصاد وأسلوب الحياة المعاصرة. والنتيجة المتوقعة تحول البيوت القديمة إلى محلات وبازارات وتغيير نظام الإنشاء التقليدي القديم من مواد وتقنية وزيادة الضغط الاقتصادي الموجه للسياحة والتدفق الكبير لحركة المرور إلى تراجع كبير في البيئة العمرانية. وفي مواجهة هذه المشكلات المتوقعة لابد من وجود رؤية بيئية ومشروع برنامجاً بيئياً يعتمد على ما تبذله وزارة وجهاز شئون البيئة لحصر المشاكل البيئية بشكل كلي، من أجل هذا تم في عام 1997 استحداث جمعية أحياء إعادة بناء مدينة القصير (RECQ) لتكون غرفة عمليات ودراسات ومتابعة ومركز المشاركة الشعبية وادارة عملية الترميم واعادة التوظيف بالمدينة، وتسعى على إيجاد موارد لمشروعات الارتقاء والتحسين والكشف الثري من خلال المشاركة الشعبية لطلبة وطالبات القصير ومشروعات الخدمة العامة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، والمعونات من هيئات دولية مختلفة من المعونة الأمريكية ، السوق الأوروبية، المعاهد البحثية والدراسية، هذا علاوة علي دعم مالي وفني.

شكل 9: بانوراما لمدينة القصير (المصدر – الباحث)

### 4-4-2. تقييم لحالات النشاطات الرئيسية والداعمة لسلسة القيمة التراثية:

| | |
|---|---|
| **النشاطات الرئيسية** | |
| الإدارة | يعتبر عدم وضع خطة متكاملة لتنمية الإقليم ككل أحد سواء على مستوى المدينتين او مستوى المملكة ومصر أهم نقاط الضعف بالمنطقة وهو ما يمكن أن يودي إلى التنافس فيما بين مناطق الإقليم ويقلل من عوائد عملية الاستثمار. |
| التوازن | قد اظهرت الدراسات (على سبيل المثال (البلقاسي، 2016؛ Rashed & El-Attar, 2005) مستوي عالي من الوعي بظروف ومشاكل المدينتين والتوازن بين احتياجات المجتمع والاستعداد للمشاركة في وضع الرؤية المستقبلية للمدينة وترجمتها إلى واقع من خلال خطط العمل المختلف، والتي تراوحت من خطط قصيرة وعاجلة وخطط متوسطة المدي وخطط طويلة وطموحة. |
| حماية التراث والموارد | في مدينة ينبع تم تنفيذ مشروع الحفاظ واستثمار القلب التاريخي للمدينة مع وجود رؤية اقتصادية واستثمارية لعمليات إعادة التوظيف، كما يوجد العديد من الفنادق والخدمات السياحية مختلفة المستويات بالمدينة. بالنسبة للقصير، وبالرغم فارق الإمكانات المادية يوجد بعض الجهود مثل ترميم منزل الشيخ توفيق الأثري وتحويله إلى فندق من خلال جهود الجمعيات الغير حكومية ولكن ينقص الأمر تنسيق. |
| الإصالة والجودة | الموقع الجغرافي للمدينتين بالقرب من مشروع البحر الأحمر والذي يعد نقلة نوعية كبيرة في طبيعة الاستثمار السياحي للمنطقة وكذلك القرب من مشروع نيوم ومناطق لظهير التاريخي لمدائن صالح في السعودية والأقصر والغردقة في مصر، الي جانب توسط المنطقة للعالم واعتدال مناخها فترات كبيرة من العام وخاصة في فصل الشتاء يشجع على تسويق المدينتين عالمياً، ويعكي لهم قيمة تنافسية. |
| الشراكة والتكامل | بالرغم من الجهود القائمة لإشراك المجتمع المحلي في عمليات التوظيف وإعادة الاستخدام واستثمار المنطقة التراثية وكذلك احياء الحرف التقليدية، فإن ضعف العوائد الاستثمارية اللازمة للصيانة واستدامة عملية الحفاظ والتي تعمل على إحجام المستثمرين عن المشاركة في عمليات التنمية للبيئة التراثية، كما أنه لا توجد شراكة فعلية مع القطاعات الأخرى المتعلقة بالنمو الأزرق مثل قطاعات النقل البحري مما يؤثر على عدم وضح خطة تكاملية فيما يتعلق بقطاعات النمو الأزرق. |
| **النشاطات الداعمة** | |
| المحور الاقتصادي والاجتماعي | هناك كثر من الفرص الاستثمارية الممكنة سواء لمدينة ينبع أو مدينة القصير أو المدينتين معا، سواء على مستوى المناطق التاريخية أو مسار ساحل البحر الأحمر أو مستوى إقليم البحر الأحمر ككل، ولكن التحديات الاقتصادية والاجتماعية في مدينة القصير أكبر نظرا لضعف الاعتمادات المالية وكذلك القدرة الشرائية للأفراد ومن ثم الخدمات الموجودة، وكذلك هروب الكوادر من المدينة. |
| المحور التنظيمي | كما تم الإشارة، قام العديد من الباحثين بوضع رؤي طموحة مستقبلية لتطوير ينبع والقصير وأيضا التكامل بينهم وكل هذه الرؤي مطروحة ومقبولة ولكنها تفتقد الي توضيح أليااتها ومنهج عملها خاصة فيما يتعلق بالاستدامة والتمويل. |
| المحور البيئي | هناك وعي تام بأهمية البعد البيئي للتنمية التراثية ومفهوم الاستدامة ولكن توجد فجوة بين العلم والتطبيق، وكذلك الربط بالنمو الأزرق. |
| المحور التقني والبحث العلمي | هناك الحاجة لبناء قاعدة بيانات معلوماتية موثقة باستخدام (GIS) والتقنيات الحديثة من خلال عمل مجموعة خرائط مركزية للبيئتين التراثيتين في ينبع والقصر وربطها بكافة البيانات المفترض الحصول عليها على المستوي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والديموغرافي (السكاني) والعمراني والمعماري للبيئتين ـــ تفيد في إجراء دراسات تحليلية وإحصائية دقيقة وسريعة باستعمال القدرات التحليلية لنظم المعلومات الجغرافية ويساعد على توفير الرؤية المستقبلية الشاملة للطاقات الكامنة والإمكانيات المتاحة للتنمية المستقبلية للبيئتين. |

**4-5. مناقشة للنتائج والتوصيات:**

إن تحليل سلسلة القيمة للتنمية التراثية بما يتوافق مع النمو الأزرق لمدينتي ينبع والقصير لا يضع المدينتين حاليا في وضع تنافسي مميز بالرغم من الثروة التراثية وموقع المدينتين المميز على ساحل البحر الأحمر، حيث تشوب النشاطات الرئيسية المتعلقة بالتنمية التراثية المستدامة بعض نقاط الضعف والمخاطر، إلى جانب ضعف الروابط، كما أن النشاطات الداعمة لا تهيئ الفرصة لتحسين القيمة التنافسية، لكن هناك فرص وإمكانيات لتحسين القيمة وذلك من خلال مجالات الأنشطة الرئيسية والداعمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

- حتى يمكن الوصول للتنمية التراثية المستدامة المتوازنة مع النمو الأزرق لابد أن تتم مجموعة من السياسات والخطط والبرامج وأخيرا المشروعات التي تربط بين الحفاظ على الهوية ومستقبل صناعة السياحة والإدارة العمرانية والاقتصاد العمراني في كلاً من المدينتين
- كذلك فإن المشاركة الشعبية ومشاركة القطاع الخاص والمنظمات الغير ساعية للكسب ممكنة ولكن مع الأخذ في الاعتبار وتوضيح الاستفادة المباشرة والعملية لجميع لأطراف، حيث أن ضغط السياحة وسرعة متطلباتها قد تمنع مشاركة السكان إذا لم يتأكدوا من الاستفادة الناتجة من الحفاظ ستعود عليهم بالنفع سواء كان هذا النفع ماديا أو معنويا أو كلاهما
- هناك احتياج تام لدور أكثر فعال للبحث العلمي من خلال مجموعة دراسات اجتماعية واقتصادية للموارد البشرية والمحلية والمؤسسية تشمل السكان المحليين وخاصة هؤلاء من كبار السن الذين تحتوي ذاكرتهم علي جوانب قد تندثر مع الوقت مثل تقنيات البناء في تلك البيئات والعلاقات الاجتماعية بين البيئتين والتي حتى 50 سنة ماضية كانت متواصلة ومترابطة وانقطعت مع الظروف المستحدثة، كما سيتكشف كثيرا من الأفكار الموجودة لدي السكان وتختفي في الوثائق والمراجع ومتجاهلة تماما لدي المسئولين في الحكومات المركزية (سواء القاهرة أو الرياض)، كما يمكن أن تؤدي هذه الدراسات إلي تفهم التوجهات المستقبلية للجيل الحالي وانعكاس ذلك علي البيئات العمرانية المعمارية المستقبلية لكلا من القصير و ينبع، ومدي إمكانية تحقيق التنمية المستقبلية من خلال المشاركة الشعبية الفعالة للجهات والأطراف المختلفة بالبيئتين (سكان، مسئولين، استشاريين وأكاديميين، مستثمرين).
- دراسة تقييم الآثار البيئية للمشروعات والرؤى المستقبلية للبيئتين للمحددات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالنمو الأزرق والنمو الأخضر ومدى تأثيرهم على، وتأثرهم باتجاهات النمط المعماري والتخطيط العمراني المختلفة.
- تحديد كافة المعايير المختلفة لإمكانيات التكامل بين البيئتين بما يضمن الاستدامة والتواصل ولاتجاهات النمط المعماري والتخطيط العمراني من خلال أسلوب المشاركة الشعبية ودراسات تقييم الآثار البيئية والمعايير التخطيطية للتنمية العمرانية.
- وضع تصور للشكل النهائي للمخرجات النهائية سواء في صورة خرائط أو تقارير أو برامج تطبيقية وقواعد بيانات وتقييم بدائل للرؤى المستقبلية المختلفة للنمط المعماري والتخطيط العمراني من خلال استخدام نظم المعلومات التخطيط للوصول إلى صورة خريطة موضح عليها مستقبل التنمية المعمارية والعمرانية للبيئات خلال ال 25 عام القادمة ووفقا للرؤى الإستراتيجية للسعودية 2030 ومصر 2030.

- تفعيل الشراكة والتكامل في جميع أنواع التراث، المادي وغير المادي من خلال فعاليات وأحداث مشتركة لإبراز التراث الثقافي على غرار مهرجان الجنادرية – سوق عكاظ بالسعودية ومهرجان التراث بمصر، وكذلك تنظيم برامج سياحية تتيح للسائح تجربة أكثر من نمط سياحي فعلى سبيل المثال زيارة المقاصد التراثية بالمملكة والاستمتاع بالسياحة الشاطئية بمصر، أو تنظيم برامج سياحية مشتركة تتيح للسائح فرصة التعرف على العمارة التقليدية بكلا البلدين.

## 5. ختام:

في عصر الألفية الثالثة وثورة المعلومات والتقنية والاتصالات تقلص الإحساس بالأرض، وأصبح التطلع نحو الاتصال ببيئات أخري في المريخ أو في أي كوكب أخر هو الشغل الشاغل للعديد من الدراسات البحثية، وعليه فقد ضاقت فجوة التتابع الحضاري ولم يعد الزمن ذلك العنصر الممتد بدون حدود، ومن ثم فإن القدرة علي التأمل والبحث وكتابة تاريخ الأحداث التي نعيشها حاليا قد اختلفت عمقا وصدقا وفهما، وأصبحت ضغوط العولمة هي المنهاج والمرجع المفروض لتفسير الظواهر والأحداث لجميع المجالات والعلوم.

ومن نتاج ذلك فإن فهم البيئات العمرانية والمعمارية التي نعيشها تحتاج لنوع من الدراسات المتعمقة والممتدة والمتعددة الغير تقليدية، لمحاولة التنبؤ بنتائج كافة التحولات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانعكاس ذلك علي البيئات المعمارية والعمرانية، وإذا كانت الأقمار الصناعية وتقنية الاتصالات هي السبيل والوسيلة للطموح والفضول العلمي المستقبلي نحو السباحة لاكتشاف الجديد والمجهول في عصرنا الحالي، فإن البحر ولمدة قرون ممتدة كان سبيل ووسيلة التواصل بين البيئات والحضارات المختلفة والمتنافرة في الأرض. ورغم اختلاف وسيلة وتقنية التواصل بين الحضارات المتعاقبة حاليا وفي الماضي من حيث طبيعة التواصل أو المدة الزمنية المستغرقة، وبالتالي النتائج المنعكسة من كلا منها إلا أن هناك من التقارب في الخطوات العملية بين هذه الوسائل ما يتطلب دراستها وتحليلها وضرورة فهمها. حتى يمكن للعبر المستقاة أن تكون دليل واسترشاد لما يمكن أن يحدث في المستقبل.

وإذا كانت دراسات تاريخ ونظريات العمارة لتكون "نظرة للماضي لرؤية المستقبل"، حيث أن الآليات المعمارية العمرانية المفرزة يعاد صياغتها وفقا للظروف العقائدية والتقنية والمواد ووفرة الثروة وغيرها من المتغيرات، فإن الاتجاهات الحديثة مثل الاستدامة والنمو الأخضر والنمو الأزرق تعطي أفاق جديدة لفهم الأحداث والتغيرات وخلق واقع أفضل للأجيال الحالية ومستقبل واعد للأجيال القادمة.

وإذا كان البحر المتوسط يوصف بأنه مهد الحضارات الإنسانية من الفرعونية للإغريقية للرومانية مرورا بالإسلامية وحتى العصر الحديث، فإن البحر الأحمر كان ولا يزال من أهم الشرايين المائية للربط بين أطراف العالم القديم والحديث المتفرقة من أوروبا وأفريقيا وأسيا، وهذه الأهمية انعكست على إفرازات البيئة العمرانية والمعمارية طبقا لاختلاف نمط ووسيلة توظيف البحر الأحمر في تواصلها بين العالم.

ولقد قدم هذا البحث ولو أول مرة في منطقتنا العربية، مفهوم جديد يتعلق بالنمو الأزرق في إقليم البحر الأحمر، ومعه أطار عمل يتمثل في سلسلة القيمة للتنمية التراثية وفق منظومة النمو الأزرق، والتي بدورها تمهد الطريق نحو بناء خارطة طريق للاقتصاد والاستثمار والسياحة المستدامة لزيادة القيمة التنافسية للإقليم في وقت يشهد فيه العالم قيام كيانات مماثلة ويصبح التكامل الإقليمي هو الحل لاستمرار المنافسة.

وإن كان الجهد في هذا البحث قد تناول مدينتين فقط هما ينبع والقصير لتوضيح المفاهيم وبيان المنهج المقترح وطريقة تطبيقه، فإن الهدف الأسمى هو أن يتم القيام بعمل دراسة شاملة متكاملة لهذا الكيان الإقليمي يشمل جميع المدن المشاطئه للبحر الأحمر ويستهدف جميع قطاعات النمو الأزرق من خلال تحليل دقيق ومستبق لسلسلة القيمة وتفهم الاحتياجات وعمل المقارنات ورسم المستقبل التراثي في الإقليم.

**المراجع:**

1. IISD. (2018, December 4). Sustainable Blue Economy Conference Concludes with 62 Commitments. Retrieved from SDG Knowledge Hub: https://sdg.iisd.org/news/sustainable-blue-economy-conference-concludes-with-62-commitments/
2. Milligan, B., & Mohammed, E. Y. (2016). The Blue Foundations of Sustainable Development. Blue Sustainable Development, 1(1), 1-4.
3. OCED. (2013). Putting green growth at the heart of developmen. Paris, France: Organisation for Economic Co-operation and Development, DAC SENIOR LEVEL MEETING 3-4 April.
4. PEMSEA. (2015). Blue Economy for Business in East Asia: Towards an Integrated Understanding of Blue Economy. n Quezon City, Philippines: Partnerships in Environmental Management for the Seas of East Asia (PEMSEA).
5. Porter, M. E. (2008). Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance. New York, USA: Simon and Schuster.
6. Rashed, A., & El-Attar, M. E. (2005). Local Community Option for Sustaining Heritage: Case Study Quseir City. ISMARMED Conference. Alexandria.
7. Skynews. (2018, December 12) . تأسيس كيان للدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن. Retrieved from Skynews عربية: https://www.skynewsarabia.com/

8. Thomas, L., & Middleton, J. (2003). Guidelines for Management Planning of Protected Areas. Gland,Switzerland: IUCN and Cambridge, UK.
9. UNDP. (2018). Leveraging the Blue Economy for Inclusive and Sustainable Growth1. UNDP Policy Brief Issue 6/2018.
10. UN-General-Assembly. (2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development . New York, USA.: United Nations: Resolution 70/1 adopted by the General Assembly on 25 September 2015.
11. WestMED. (2018, December 4). Assistance Mechanism for the WestMED. Retrieved from WestMED: http://www.westmed-initiative.eu/
12. World_Bank. (2017). The Potential of Blue Economy. Washington, DC., USA: World Bank. Retrieved from http://hdl.handle.net/10986/26843.
13. WWF. (2015). Principles for a Sustainable Blue Economy. Gland, Switzerland: World Wide Fund for Nature.
14. Mohamed Atef, Amr. Sustainable Heritage tourism in Egypt. International Journal of Multidisciplinary Studies in Architecture and Cultural Heritage, Vol. 4, No. 1, 2021 pp. 89-101.
15. جريدة_الجزيرة. (2017). مشروع لتحويل الحي التاريخي بينبع إلى وجهة سياحية تراثية رائدة على مستوى المملكة. مقال منشور بجريدة الجزيرة، العدد 16493، بتاريخ 24-11-2017م.
16. خالد الزهراني. (2017). ينبع لؤلؤة البحر. مقال منشور بمجلة أهلاً وسهلاً، الناشر الخطوط الجوية العربية السعودية.
17. صندوق_الاستثمارات_العامة. (2017). حقائق حول مشروع البحر الأحمر، إعلان ولى عهد المملكة العربية السعودية عن مشروع البحر الأحمر. الرياض، المملكة العربية السعودية: هيئة الإستثمار.
18. عبدالمنعم عبدالحليم. (1974). محاولة لتحديد موقع بلاد بونت. الإسكندرية- مصر: مطبوعات جمعية الاثار بالإسكندرية، دراسات اثرية وتاريخية، العدد الخامس.
19. محمد إبراهيم البلقاسي. (2016). الاستثمار السياحي للمناطق التراثية كمدخل لاستدامة عمليات الحفاظ: دراسة حالة منزل الشيخ توفيق بالقصير. المؤتمر والمعرض الدولي الرابع للحفاظ على التراث العمراني، بلدية دبي. دبي، الإمارات العربية المتحدة.